

عقد استشارات

الموضوع : أعمال الرفع الماسحى لطريق الاتصـر / اسوان الزراعى الغربى (مرحلة اولى)

بطول ٥٥ كم .

رقم العقد : ١٠٢٠ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٢ .

أنه في يوم الثلاثاء الموافق : ٢٠٢٢ / ١٢ / ٢٠ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء مهندس/ حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها / ١٥١ طريق النصر - بجوار معهد النقل - مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و " مكتب برليانت كونسلت للاستشارات الهندسية " .

ويمثله السيد / محمد احمد عبدالعزيز على بصفته : مدير المكتب .

بطاقة رقم / ٢٧٨١١٢٩٠١٠٤٠٧٦ .

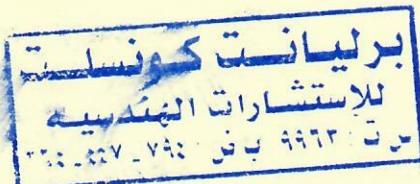
بطاقة ضريبية / ٢٦٤-٤٤٧-٧٩٤

مأمورية ضرائب / المهن الحرة ثانى .

سجل تجاري رقم (٩٩٦٣) مكتب سجل تجاري غرفه القاهرة .

ومقره/ ١٤٥ اسكان الشباب استثماري ١٣٥ م - مدينة الشروق .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

التمهيد

بناءً على موافقة السيد اللواء مهندس / رئيس مجلس الادارة على اسناد أعمال الرفع المساحي لطريق الأقصر / أسوان الزراعي الغربي (مرحلة اولى) بطول ٥٥ كم بالأمر المباشر إلى مكتب برليانات كونسلت للاستشارات الهندسية بمبلغ ٦٨٣٠٠٠ جنيه شامل الضرائب . حيث قام الطرف الأول بمفاوضة المكتب على الأسعار الخاصة بنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بقيمة إجمالية قدرها ٦٨٣٠٠٠ جنيه (فقط ستمائة ثلاثة وثمانون ألف جنيه لا غير) شاملة كافة الرسوم والضرائب والتأمينات والاستقطاعات وجميع المصارييف الإدارية المباشرة وغير مباشرة وضريبة القيمة المضافة . ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليتهم وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضة وكافة المكاتب المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة وال العامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتاماً لأحكامه .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أعمال الرفع المساحي لطريق الأقصر / أسوان الزراعي الغربي (مرحلة اولى) بطول ٥٥ كم طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وذلك بقيمة إجمالية ٦٨٣٠٠٠ جنيه (فقط ستمائة ثلاثة وثمانون ألف جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة وشاملة ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

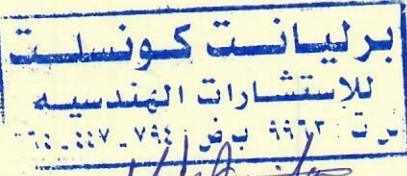
يلتزم الطرف الثاني " مكتب برليانات كونسلت للاستشارات الهندسية " بتنفيذ جميع الاعمال المطلوبة والمحددة في عناصر الخدمات الاستشارية وذلك خلال (٤) شهر تبدء من تاريخ التوقيع على العقد .

البند الرابع

قدم الطرف الثاني التأمين النهائى بمبلغ ٣٤١٥٠ جنيه (فقط وقدره أربعة وثلاثون ألفاً ومائة وخمسون جنيه لا غير) عن طريق سدادها عن طريق الدفع الإلكتروني بخزينة الهيئة بموجب قسيمة سداد ٢٩٧٤٨٩ بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٩ وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥% من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدير العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .



البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول و كذلك اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع و من استشاري الجهة .

البند الثالث عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كلاً منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات و المراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، و إلا اعتبرت مراسالته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة و منتجة لكافة أثارها القانونية .

البند الرابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن ينمازلي للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الخامس عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) ٢٠١٨ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا العقد .

البند السادس عشر

تحتفظ محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند السابع عشر

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، و احتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء و اللزوم

الطرف الثاني

الطرف الأول

مكتب بوليانت كونسلت للاستشارات الهندسية

الهيئة العامة للطرق والكبارى

التوقيع 

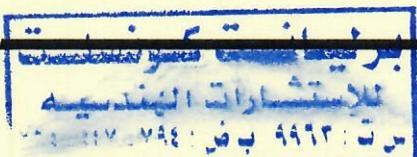
التوقيع 

السيد / محمد احمد عبد العزيز على

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

مدير المكتب

رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى



البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المنسدة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٨.

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، و في هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول و الذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات و قيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار و المصارييف الإدارية من أبيه مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق و دون حاجة إلى إتخاذ أي إجراءات قضائية و ذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسنة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين وللواحة الحكومية والمحالية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بسداد كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات والمصاريف الإدارية المقررة قانوناً والمستحقة عن هذا العقد بما فيها الضريبة على القيمة المضافة ، على أن تخصم من قيمة مستحقاته ، ما لم يُؤْفَد سدادها ، دون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تامينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصارييف الإدارية اللاحمة .

